اللّغة العربية بين أسبقية الرّتبة أو العلامة الإعرابية "دراسة في ضوء نظرية اللّسانيات النّسبية"

عبد القادر صويلح *
قسم اللغة والأدب العربي العقيد أحمد دراية أدرار ، souilahssss@gmail.com

الإرسال: 2020/01/26 . القبول: 2020/09/30. تاريخ النشر: 2020/12/10

الملخص:

لا تزال اللغة العربية الميدان الأخصب لعدة نظريات لسانية حاول لسانيون ابتناء مناهجها ونماذجها بغية تقديم وصف بديل للغة العربية ، ومن الطبيعي أن يختلف وصف اللغة باختلاف الآلات الواصفة لها ، وكان منها أن وصفت اللغة العربية على أنها من اللغات ذات الرتبة المحفوظة ،كما أنها وصفت في إطار نظري آخر لغة ذات رتبة حرة ، بمعنى أن العلامة الإعرابية بديل عن الرتبة المحفوظة ، وانطلاقا من هذين الوصفين تركزت هذه الدراسة وهي تروم تعميقا في التراث النحوي العربي بغية الكشف عن طبيعة تفكير النحاة القدامى في مسألتي الرتبة والإعراب مادة وتأصيلا.

ولقد اتضح جليا أن نظام الجملة في اللغة العربية لا يمكن وصفه بمعزل عن الإطار النظري الذي بني عليه ، وهذا ما جعلني أصل إلى أن النحاة حين وضعوا القواعد الضابطة لنظام الجملة العربية لم يكن ليغب عن فكرهم صحة المعنى ، ووضوح الدلالة ، وسلامة التداول ، فألزموا الرتبة حيث فساد الدلالة والتداول وضمور العلامة ، وتوسعوا في الإعراب إرضاء لمقاصد المتكلم ومقتضيات المقام .

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية ؛ الجملة ؛ الرتبة ؛ الإعراب ؛ اللسانيات النسبية.

* **المؤلف المرسل:** عبد القادر صويلح ، souilahssss@gmail.com

The Arabiclanguagetakesprecedence over the rank or syntax" A study in the light of the theory of relativity"

Abstract: Arabic language is still the most appropriate field for many linguistic theories. In which Linguists tries to adopt their and approaches and modals in order to provide Arabic with an alternative description. That is natural that the description of the language varies according to the descriptive tools. One of which described it as a language enjoys a saved value, another framework it is described to be a free language. Giving the sense that the Arabic sign is an alternative to the saved one. Thus, based on these descriptions, the current study focuses on deepening the Arab grammatical heritage intending to reveal how the old grammarians deal with the issues of and expressing material and inherent.

It becomes clear that the sentence system in the Arabic language can not be described without taking into consideration the context. Thus, it becomes clear to me that the grammarians can not set the systematic rules of the Arabic sentence without bearing in mind the correctness of meaning, in addition to the clarity of significance and integrity of circulation Corruption of connotation and deliberation and atrophy of the mark, and it expand the means to satisfy the purposes of the speaker and the requirements of the context.

Keywords: Arabic language; sentence; value; expression; relative linguistics.

مقدمة:

تتألف اللغات عموما من مستويات أربع(صوتي ،صرفي ، نحوي ، دلالي)،وكل منها يستمد من الآخر وجوده إلى أن يكتمل النظام في قالب مسموع أو مكتوب ذي فائدة ، ولما كانت الجملة العربية هي مبلغ ومنتهى ما وصل إليه التحليل اللساني العربي القديم وعلى نسقها تتراءى وتتماسك هذه المستويات لتخدم غرض المتكلم في الإبلاغ ،كان لزاما أن يبحث عن شروط تأليفها وعناصر بنائها ،وحركية عناصرها ، وأحوالها ووظائفها ، وقضاياها من ذكر وحذف وتقدير وتقديم وتأخير ، ولقد أكد الفاسي الفهري "أن أبوابا ثلاثة لابد لكل من يريد أن يبحث في النحو العربي أن يموضع ما يوجد فيها من مواد ومعطيات في إطار النموذج الذي يتبناه للتحليل:باب الابتداء ، الاشتغال ، وباب التقديم ، "[1] وهذه الأبواب لا تخرج من حيث وصفها وتحليلها عن مستوى الجملة وتراتبية مركباتها.

واللغة العربية لغة إعراب ، والإعراب هو إفصاح وإبانة عن المعاني ، والوظائف نتاج أحوال التركيب وتآلف الألفاظ ببعضها ،فلا الحركات الإعرابية بمعزل عن الترتيب تتحقق المعاني والعكس مثل ذلك ، ومن هنا جاء هاجس البحث في هذه المسألة بغية الوقوف على ما توصل إلية النحاة القدامى من مادة علمية وقواعد أصولية تحيل إلى وجهتهم في إدراك المعاني والدلالات ،مستضيئا بنظرية اللسانيات النسبية التي تسند تجلي المعاني إلى العلامة الإعرابية ، لنرى بعداستقصاءالبحث بأي الوسيطين تأخذ اللغة العربية الرتبة ،أم الإعراب ،أم هما معا.

وتستوقفني في مستهل هذا البحث إشكالية مفادها:أن تحقيق مبدأ الوظيفة عام في كل لغة ، لكن الوسائط الموصلة إلى تحقيقها تختلف من لغة إلى أخرى ،وهذا ما يجعلني أطرح عدة تساؤلات بحثية منها:أي الوسائط اللغوية اختارت اللغة العربية لتحقيق وظائفها ؟ هل اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة القارة ؟وإذا كان حالها كذلك فكيف نفسر حركية عناصر الجملة يمينا ويسارا بصفة أكثر شيوعا ؟ أليس في منع النحاة تقدم بعض المركبات على بعض ما يثبت قرار الرتبة في الجملة العربية ؟ ،وإذا افترضنا ذلك فبم نفسر توارد علامات الإعراب على نفس المسمى ؟

وتأتي الإجابة عن هذه التساؤلات في ضوء نظرية اللسانيات النسبية بقصد الوقوف على مدى صمودها وتماسكها أمام ما قرره النحاة القدامى في هذا الشأن.

وتهدف هذه الدراسة إلى لفت انتباه الباحثين في الحقل اللساني إلى أن بنية النحو العربي تأوي إلى ركن أصيل لا يمكن إخضاعها لتكون موضوع وصف لأي نظرية كانت باستثناء نظريتها.

ولقد سلكت المنهج الوصفي في عرض وتحليل ومناقشة أراء النحاة كما أنني اتبعته المنهج المقارن خاصة حين يتعلق الأمر بمقارنة رأي اللسانيات النسبية مع رأي النحاة ، ولقد اقتضت عناصرالبحث أن تكون الرتبة أولا ، يليها الإعراب ، فاللسانيات النسبية.

1- الرتبة في الدرس النحوي:

1- 1- مفهومها:

تتحد مفهوم الرتبة في الجملة العربية انطلاقا من موقعية عناصرها ؛ إذ يمثل ترتيبها من اليمين إلى اليسار الأصل لمجموع تراكيب اللغة ، وما خالف الترتيب فهو فرع عن الأصل ، قد يكون جائزا أو ممتنعا وفق ما تقتضيه قواعد الصناعة النحوية التي وضعها النحاة لضبط صلاحيتها. وهناك أصول أربع حكمت الرتبة العربية مادة وتقعيدا وهي:

أ- التمسك بالفصل بين نمطي الجملة العربية الأساسيين: الإسمي والفعلي ؛ ومن ثم يمنع نحاة العرب والبصريون على رأسهم ما يقوم به نحاة الكوفة من جواز تقدم الفاعل على فعله.

ب- أمن اللبس ، فالنحاة لا يجيزون ذلك إذا انعدمت القرينة الدالة التي تميز الفاعل من المفعول به.

ج- عدم الإحالة بالضمير إلى الإسم الظاهر المتأخرعنه لفظا ورتبة.

د- التزام تصدير ماله الصدارة بذاته كأسماء الشرط والاستفهام وتأخير ما يجب التأخير بذاته كالإسم المحصور [2] ،يتراءى للناظر في هذه الأصول الأربع أن قضية العامل هي الدافع الأساس في تقديم بعض عناصر الجملة وتأخير الآخر، وهو ما ألمع إليه الرضي الأستراباذي(686هـ) عندما برر تقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل من حيث لفظهما دون معناهما يقول: " وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل - وألغي الأمر المعنوي- أعني

تقديم المحكوم عليه في الحكم- لأن العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه"[3]، فلا عبرة بالترتيب المعنوي عنده والبصريين خاصة ، ثم يقول معللا تقديم الفعل على الفاعل لفظا "وإنما قدمالفعلفي الفعلية لكون الفعل محتاجا إلى الإسم في الكلام واستغناء الإسم عنه ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل- وقصدوا أيضا الإيذان من أول الأمر أنها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من أول الأمر ، إذ أمكن صيرورته كلاما باسم آخر"[4] ، ولم يكتفي الرضي بالتعليل العاملي وإنما أشار إلى التعليل المنطقي لإقرار مبدأ الرتبة ، متمسكا بما شاع عند النحاة مثل قاعدة رتبة العامل قبل المعمول ، لذلك نرى أن كثيرا من المسائل والمقولات المتعلقة بالرتبة تستند إلى هذه القاعدة ، وهذا ما سنبسط القول فيه من خلال مجموعة منها:

2-1- مسائلها:

نستطيع القول إن مسائل الرتبة في النحو العربي كلها متفرعة عن الأصول الأربع السالفة الذكر ،وهذه أهمها:

أ- ففي مسألة تحديد أصل صدر الجملة (اسم أو فعل) اعتبر ابن هشام (761هـ)الأصلين معا ،وعند انشطار الجمل إلى إسمية ، وفعلية رأى أن الصدر إما أن يكون فعلا أو اسما. يقول ابن هشام : "مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف"[5] ، وتعني الصدارة عنده وعند غيره من النحاة المبتدأ (المسند) أو الفعل (المسند إليه) ، ولا يمكن للفاعل أن يكون صدر الجملة ، ولقد رد المبرد(685هـ) على من ادعى صدارة الفاعل وهم الكوفيون والأخفش ما نصه: "فإذا قلت (عبد الله قام)، فعبد الله رفع بالابتداء و(قام) في موضع خبر ، والضمير الذي في (قام) فاعل ؛ فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات:

- منها أن (قام) فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الاشتراك ؛ نحو: قام عبد الله وزيد ، فكيف يرفع عبد الله وضميره.

- ومن ذلك أنك تقول: عبد الله قام ، فيقع الحرف بعد حرف الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

- ومن ذلك تقول: ذهب أخواك ثم تقول: أخواك ذهبا ، فلو كان الفعل عاملا كعمله مقدما لكان موحدا"[6] ، وهو المعنى ذاته الذي نجده عند ابن السراج(316ه) ، "المبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث وكذلك حكم

- كل مخبر ، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت بزيد وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده ، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث"[7].

ويستدل أبو البقاء العكبري(1212ه) على أن الذي يلزم الصدر المبتدأ وليس الفاعل بوجهين:

- إنه اسم تصدر الجملة به والفاعل يتأخر عن الصدر.

- إن المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخيره ، والفاعل إذا تقدم عن الفعل صار مبتدأ لا غير"[8] ، فلم يمكن للنحاة باستثناء الكوفيين أن تستسيغ لهم عامليتهم أن يتقدم المعمول على العامل إلا ما أجازوه وخرجوه.

ب- ومن مسائل الرتبة: قاعدة أمن اللبس التي ألزم فيها النحاة ترتيب مكونات الجملة ، واعتبرها تمام حسان من القواعد التي تحقق الإفادة في الكلام "لأن الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة ثم تليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقق به الفائدة من القرائن"[9]. ، ووجود اللبس يعيق الإفادة إلا أن تمام حسان يدرج الرتبة ضمن القرائن التي يتحدد بها موضع الفاعل والمفعول بالإضافة إلى قرينة الإعراب والإسناد وغيرها.

ويرد ابن جني(392ه) على تمسك النحاة بقاعدة أمن اللبس في إلزام تقديم الفاعل على المفعول إلى انعدام الإعراب وعدم وضوح الدلالة ، قال ابن جني: "فإن انعدم الإعراب كان

تقديم الفاعل على المفعول مقام بيان الإعراب نحو: ضرب يحي بشرى ، وإذا كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحي كمثرى ، وكذا إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو: ضرب البشريين اليحيون ، أو أومأت إلى رجل وفرس فقلت: كلم هذا هذا ، فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأن في الحال بيان لما يغني ، أو نحو: ولدت هذه هذه أو كان فيه ضربا من الاتباع نحو: كلم بشرى العاقلَ معلى"[10] يتبين من قول ابن جني أن هناك ثلاثة جوانب تتحقق بها الدلالة:

1- الإعراب سواء كان بالحركات أو بالحروف.
2- قصد المتكلم المرتبط بحال الخطاب.
3- دلالة الفعل نفسه على الفاعل والمفعول ، مثل: ولدت ، أرضعت.

ومن هنا نرى أن لزوم الرتبة أو العدول عنها يتحكم فيها صحة المعنى ووضوح الدلالة ، وهو السر الذي جعل ابن هشام يفرق بين قانون الصناعة ومقتضيات المعنى ويرى أن مراعاة "ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى ، كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك...وأول واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفردا أو مركبا"[11].

ج- وثالث مسائل التزام الرتبة في النحو العربي ما منعه النحاة من تقديم الضمير على الظاهر المتأخر عنه لفظا ورتبة - وإن كانت ليست محل اتفاق عند النحاة - والأصل عندهم أن يتأخر الضمير عن ظاهره ، يقول ابن السراج: "أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدما في اللفظ مؤخرا في معناه أو مرتبته ، وذلك نحو قولك: ضرب غلامَهُ زيد ، كان الأصل ضرب زيد غلامَه ، فقدمت ونيتك التأخير ومرتبة المفعول أن تكون بعد الفاعل"[12] ، ويعلل ابن السراج ما ذهب إليه النحاة في منع تقديم الضمير على المتأخر لفظا ومرتبة قوله: إنما جئت بالمضمر بعد المظهر إذا استغنيت عن إعادته لم يجز ، لأنك قدمت المضمر على الظاهر والمرتبة ، لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول ، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه ، إنما تنوي ما كان في غير موضعه موضعَه فافهم هذا فإن هذا الباب عليه يدور[13]" ، والمقصود باستغناء إعادة الضمير الواردة في النص كونه جاء على الأصل فإذا خالف الأصل فمقتضى القاعدة ألا يعود على متأخر لفظا ورتبة.

ومن الذين جوزوا ما منعه النحاة من تقديم الضمير على الظاهر والمتأخر عنه لفظا ورتبة ابن جني ، وبعد أن ذكر بيتا للنابغة الذبياني وتخريجات النحاة للضمير في هذا البيت:

جزى ربُه عني عديَ ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

قال: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله (جزى ربه عني عدي بن حاتم) عائدة على (عدي) خلافا للجماعة"[14] ، والذي دفع ابن جني إلى مخالفة النحاة في هذه المسألة وفي غيرها في مسائل التقديم والتأخير عدم القول بأصل سبق الظاهر على المضمر ولا الفاعل على المفعول ، معتبرا أن كلا منهما أصل في موضعه ،ويرى أن " تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل وتأخير الفاعل أيضا هو الأصل"[15] ، وهذه من الأصول التي انبنى عليها فكره وجعلته يشق طريقا آخر في تأصيل كثير من القضايا النحوية غير الذي سلكه النحاة ، ويفهم من هذا التأصيل أن العبرةبالمعاني المقصودة بالكلام وليس بالتزام الترتيب فحسب ، يقول ابن جني: "فاعلم أنه لا تنقض رتبة إلا لأمر حادث فتأمله وابحث عنه"[16].

د- ورابع هذه المسائل تصدير ماله الصدارة بذاته وما أوجب النحاة له الصدارة ، ولقد حصرها ابن السراج في ثلاثة عشر موضعا وهي : "الصلة على الموصول والضمير على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الإسم حكمها كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف ، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدم على الفعل والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه ، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز[وما عمل فيه معنى الفعل ،]وما بعد إلا ،وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل"[17] ، ولقد وضع ابن السراج بنظرته الثاقبة الأصل النظري الذي تتأسس عليه الرتبة في النحو العربي ، وهذه الجمل التي ذكرها غير حرة في تبدلاتها بحيث لا يسمح للعنصر أن يتحرك يمين موقعه.

هذا ويعد عمل ابن السراج تلخيصا لمذهب البصريين في مسألة تقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير ، وأغلبها حالات تركيبية ترتيبية يؤدي التصرف فيها تقديما أو تأخيرا إلى اختلال الدلالة واستحالة التداول ، وتقتضي الدلالة أو ما عبر عنه محمد الأوراغي بالانتماء الدلالي ، وهو أن "أن يتأخر الدال على جنس المعنى وأن يتقدم ما دل على جنس المعنى وذلك لكون عامل الرتبة ذو طبيعة دلالية ، وعامل الرتبة في تركيب الإسناد تداوليا"[18] ، انطلاقا من مبدإ الانتماء الدلالي لا يجوز أن تتقدم الصلة على الموصول لأنها كبعضه ، ولا الصفة على الموصوف لأنهما بمنزلة الشيء الواحد ، والإضافة تتحول إلى المضاف إليه شيئا واحدا ، والنحاة ليسوا سواء فيما ذكره ابن السراج خصوصا الكوفيين منهم ، ولعل الداعي إلى الخلاف هو وجود نصوص لغوية تعارض ما قرره البصريون من القواعد.

وهذا ما جعل بعض الدارسين يقررمن "أن "التقديم والتأخير من الدعاوى التي يلجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب"[19].

ومن أمثلة التأويل بالتقديم والتأخير:

- إلزام النحاة صدارة أدوات الشرط في الجمل التي تدخل عليها فلا يجوز عندهم أن يعمل ماقبلها فيما بعدها ، ولكن ورد من النصوص ما يخالف هذه القاعدة ومن ذلك قول زهير بن مسعود:

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت

فطعنة لاغس ولا بمُغَمر

وقول رؤبة:

يا حكم الوارث من عبد الملك أوديت إن لم تحب حب المعتنك

ولقد اضطر النحاة إزاء هذه النصوص إلى التأويل وادعوا أن زهيرا أراد: إن ينج منها فلم أرقه ، وأن رؤبة أراد: إن لم تحب أوديت ، وأن المتكلم أيضا إذا قدم الجواب فإنما يريد في الواقع تقديم الشرط"[20].

وبعيدا عن تأويلات النحاة لما عدل فيه عن الأصل وما فرعوه من المسائل في باب التقديم والتأخير ، يطرح عبد القاهر الجرجاني(471ه) مفهوما آخر للتقديم والتأخير ؛ حيث إنه ربطه

بالمعاني البلاغية و الإعجازية ، يقول الجرجاني: هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لايزال يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة ويلطف لديك موقعه إن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان"[21] ، والجرجاني كغيره من النحاة لا يرى تقديم الفاعل على فعله ولكن من الوجهة البلاغية أومأ إلى جواز ذلك ،وذلك في قوله تعالى حكاية عن قول نمرود:((ءانت فعلت هذا بآلهتنا)) الأنبياء آ:62 في استفهام التقرير" فإذا قلت: أأنت فعلت ذلك كان غرضك بأن تقرر بأنه الفاعل"[22] ، وبعد أن بين حالات تقديم الفاعل على فعله الماضي والمضارع قال:واعلم أن حال المفعول كما ذكرنا كحال الفاعل[23]" ، ومن هنا نفهم أن منع تقديم الفاعل على فعله إنما هو من فعل الصناعة (الرتبة والعامل) لا من شأن المعاني والدلالة.

1-3- اختلاف النحاة في تأصيلها:

إن تأصيل الرتبة قضية تتجلى للناظر في كتب النحو أنها ليست محل اتفاق بين النحاة ،فهناك منهم من يؤصل الترتيبة التالية :

فا — فع — مف منهم سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، ومنهم من يؤصل الترتيبة:

فع — فا — مف ، منهم الزمخشري ،وابن يعيش ،ومنهم يرى الرتبة حرة ، منهم ابن جني ومحمد الأوراغي من المحدثين.

1 -3-1- ترتيبة فا — فع — مف :

يرى سيبويه أن الجملة الإسمية هي الأصل ،جاء في باب المسند والمسند إليه من الكتاب " وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الإسم والمبتدأ والمبني عليه. واعلم أن الإسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ"[24] ، فسيبويه يعتبر أول أحوال الإسم الابتدائية وليس الفاعلية ، ويعلل الزجاجي الابتداء من الاسماء بقوله " قال البصريون الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، وقد مضى القول في اصطلاحهم على هذا ، والإسم قبل الفعل لأن الفعل منه والفاعل سابق لفعله "[25] ، فالأسماء سبب في وجود الأفعال ولذلك علل الزجاجي تقديمها ، ومثل هذا يعلل أبو البقاء العكبري الابتداء بالأسماء بوجهين: أحدهما أنها أصول الأفعال والثاني أنها أصل إعراب

الأفعال وإنما بدأ بالمرفوع لأن الجملة المفيدة تتم بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ولا نجد منصوبا ولا مجرورا إلا ومعه مرفوع لفظا أو تقديرا"[26].

1-3-2- ترتيبة فع – فا – مف:

على خلاف ما ذهب إليه سيبويه يرى الزمخشري وابن يعيش أن الأصل الفاعل وليس المبتدأ وجعل الزمخشري الرفع علم الفاعلية وقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركة في الإخبار عنه بذلك ؛ لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام ،من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع اللبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا أو مفعولا ، ورفع المبتدأ أوالخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل كان من أجل الاستحسان والتشبيه ، فالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبر عن الآخر وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله"[27] ، ولقد علل ابن يعيش علة اتخاذ الفاعل أصلا من دون المبتدأ لأن رفعه فارق بين المعاني والمبتدأ ليس كذلك ، وفي تعريف الفاعل قال ابن يعيش قال صاحب الكتاب: "هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا"[28] ، ومن اللسانيين المحدثين الذين وافقوا الزمخشري وابن يعيش في هذه الترتيبة (ف فا مف) عبد القادر الفاسي الفهري ، ووضع عدة مؤشرات على أن الجملة العربية من هذا النمط منها:

- عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب مثل: ضرب موسى عيسى ، ضرب عيسى موسى.
- بعض قيود الإضمار ، فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا أو رتبة ، مثل: ((وإذ ابتلى إبراهيم ربه)) البقرة آ:124 .
- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل ، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد [29]".

1-3-3- الترتيبة الحرة:

كان لدعوة إلغاء مفهوم العامل في النحوالعربي أثربالغ على كثير من قضايا النحو منها الرتبة ، ولعل ابن جني أول من ألمع إلى تغيرفي فكرة العامل ، يقول ابن جني: "فأما الحقيقة و

محصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا شيء غيره"[30] ، وهذه النظرة جعلت ابن جني يعيد النظر في كل ما أخضعه النحاة من المسائل لسلطة العامل ، وما يترتب عليه من فساد قوانين الصناعة عندهم ، فنجده يجعل كلا من الفاعل والمفعول قدم أحدهما على الآخر كلاهما أصل في موضعه كما سبقت الإشارة إليه.

لقد كان للتحرر من فكرة الفاعل أثر ظاهر في التخلص من كثير من القيود التي فرضها النحاة على الجملة. يقول ابن مضاء: "ونحن لا نقرأ بابا في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح وما لا يصح مستلهمين نظرية العامل لا حقائق اللغة في كل ما يعرضون ، فإن قيل (زيد قام) ودل اللفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء لأنه زيادة لا فائدة فيها"[31] ، وسار على نهج ابن مضاء إبراهيم مصطفى فبعد أن عرض لمسائل من التقديم والتأخير عند النحاة وأحكامهم عليها قال: "فالحكم إذن نحوي صناعة لا أثر له في الكلام وليس مما يصح به أ سلوب أو يزيف ، وإنما هو وجه من أوجه الصناعة النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه بل يجب أن نتحرر منه"[32].

2- الإعراب في الدرس النحوي:

انطلاقا من تلازم الإعراب والرتبة في النحو يجدر بنا أن نفحص مفهوم الإعراب واختلاف النحاة في اعتباره لفظا أو معنى وكذا اختلافهم في وضع حركاته لندرك حقيقته ومقصود النحاة منه.

2-1- مفهوم الإعراب:

أ- الإعراب لغة: مصدره أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه.

ب- اصطلاحا: عرفه ابن جني بقوله: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما عن صاحبه"[33].

أما هدفه والغاية منه فهو "إنما دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك"[34] ، أو هو "الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي

هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز بين فاعل ومفعول، ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد"[35].

2-2- الإعراب بين اللفظ والمعنى:

اختلف النحاة في حقيقة الإعراب هل يدرج في باب اللفظ أم في باب المعنى، فذهب أبو البقاء العكبري في بعض كتبه* إلا أن الإعراب لفظ لا معنى ، يقول العكبري: ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، وقال آخرون هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا، وهذا هو المختار عندي...ألا ترى إنك إذا قلت لإنسان فرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه في نحو قولك: ضرب زيد غلام عمر فإنه إذا ضم أولا وفتح ثانيا وكسر ثالثا حصل لك الفرق بألفاظ لا عن طريق المعنى فإنك قد تدرك هذا المعنى بغير لفظ فدل على أن الإعراب هو لفظ الحركة[36]" ، ولم يكن أبو البقاء ليستقر على رأيه في إسناد الإعراب إلى اللفظ حتى نجده في كتاب آخر* يسند الإعراب إلى المعنى لا إلى اللفظ ويستدل على ذلك من أربعة أوجه:

1- أن الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حده والاختلاف معنى لا لفظ.

2- أنه فاصل بين المعاني والفصل والتمييز معنى لا لفظا.

3- أن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال حركات إعراب وضمة إعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه.

4- أن الحركة والحرف تكونان في المبني وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه ، وقد يكون السكون إعرابا وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى"[37].

لا شيء يفسر لنا هذا التضارب في كلام العكبري سوى ما يمكن قوله من اختلاف هدف تأليف الكتابين ؛ ففي الكتاب الأول لعل غرض العكبري كان انتصارا لمذهبه البصري* على غيره ، وفي الكتاب الثاني الذي يمثل عصارة مِؤلفاته لعله انتصر لمذهب غيره أو أن الكتاب الثاني هو كتاب علل لا كتاب خلاف ، أو انه رجح المذهب الكوفي على مذهبه.

وتظهر ثمرة الخلاف في المبني هل هو معرب أم لا، فإذا اعتبرنا ما ذهب إليه العكبري في كتابه مسائل خلافية في النحو بأن حركات الإعراب لا تفيد معنى وإنما هي شيء أوجبه شبه الحرف الذي لم يوضع لتفيد حركته معنى، فإن المبني اسما كان أوفعلا لايحمل معنى في

التركيب ،وعلة عدم الإعراب أن اللفظ المبني لا تعتوره المعاني ولذلك لم يعرب ، وهذا ليس مما تفرد به أبو البقاء وإنما هو رأي جمهور البصريين ،يقول: "لنا إنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى فلم يكن معرب كالحرف.

والدليل على هذه الجملة أن الإعراب معنى زائدا على الكلمة فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دل على معنى ،وفعل الأمر لا يحتمل المعاني يفرق الإعراب بينها فلم يحتج إلى إعراب"[38].

والكوفيون على خلاف البصريين في حقيقة الإعراب اذ يعتبرونه معنى لا لفظا بدليل إعرابهم لفعل الأمر رغم بنائه .

2-3- حركات الإعراب:

اتفق النحاة على أن حركات الإعراب إنما وضعت لتنبئ عن المعاني ،يقول الزجاجي معللا وضع حركات الإعراب "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فاعلة ومفعولة ،ومضافة ومضافا إليه ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[39] ولم يشذ عن هذا إلا قطرب واسمه محمد بن المستنير واصفا الإعراب بأنه "لم يدخل لعلة وإنما دخل تخفيفا على اللسان"[40]. ولقد رد أبو البقاء على دعاة التمسك بالرتبة وإهمال الإعراب في بيان المعاني من ثلاثة أوجه*:

1- أن في ذلك تضييقا على المتكلم وإخلالا لمقصود النظم والسجع ،مع مسيس الحاجة إليه والإعراب لا يلزم فيه ذلك فإن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.

2-أن التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواضع ؛ ألا ترى انك لا تقول ضرب غلامه زيدا إذا لم يلزم منه الإضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول وكذلك قولك ما أحسن زيدا ف(ما) في الأصل فاعل ولا يصح تقديم الفعل عليه فأما مالا يلتبس فإنه بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جدا فحمل على الأصل المعلل ليطرد الباب...لأن الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر فإذا جعلت الحركة فارقة اطردت في الملتبس وغيره"[41] ، ومعنى كلام العكبري أن لزوم الرتبة وإلغاء الإعراب مع أمن اللبس قليل ولزوم الإعراب فيما فيه لبس كثير جدا ، فينبغي الحمل على الأصل المعلل ألا وهو ما يلتبس مع وجود علامات الإعراب.

3- الرتبة والإعراب في نظر اللسانيات النسبية:

تعتبر اللسانيات النسبة من اللسانيات العربية المعاصرة التي سعى مؤسسها محمد الأوراغي* إلى إقامتها على أنقاض اللسانيات التوليدية التحويلية ، التي ظلت ردحا من الزمن المعيار الأمثل لصحة أنحاء اللغات ، فحاول الأوراغي أن يتجاوز هذا المفهوم وأن يؤسس لنظرية تقتضي تنميط اللغات إلى نمطين: نمط اللغات التركيبية التي تنسجم أنحاؤها مع نموذج النحو الكلي ، ونمط اللغات التوليفية التي تنسجم أنحاؤها مع النحو التوليفي.

واللغة العربية في نظر اللسانيات النسبية من اللغات التوليفية ، ويعنى التوليف انتفاء الرتبة القارة في اللغة العربية ، واعتبارها من اللغات ذات الرتبة الحرة ، و الأوراغي في دعوته إلى إلغاء الرتبة ظهر متأثرا بالسانيين المحدثين مثل تمام حسان وخاصة مبدأ القرائن ،وابراهيم مصطفى في دعوتهما إلى إلغاء العامل ، ولقد أسس الأوراغي لعاملية جديدة بديل عن عاملية سيبويه ، سماها العاملية العلائقية وهي عبارة عن علاقة:

- تركيبية: تعمل الأحوال ، كعلاقة الإسناد التي تعمل حال الرفع وعلاقة الإفضال التي تعمل حالة النصب.
- دلالية: تعمل الوظائف النحوية ، كعلاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل النحوية وعلاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول.
- تداولية: تعمل الترتيب في البنية القاعدية الحرة وتخلق أثارة تقطع امتداد العمل يسارا عن طريق التبعية وذلك من أجل أن تؤدي معمولاتها أدوارا تداولية.

إلى جانب الأحوال والوظائف والأدوار التي تعملها على التوالي العلاقات التركيبية والدلالية والتداولية هناك الوسائط اللغوية التي تعمل بحسب الاختيار صياغة قولية"[42] ، ويعني بالوسائط وسيط الرتبة في اللغات الشجرية ووسيط العلامة الإعرابية في اللغات التوليفية.

ويضيف إلى هذه العوامل نواسخ العلامات وهي صنفان: نواسخ علامة الرفع ونواسخ علامة النصب ، ولكل ضرب من تلك العوارض ضرب من العوامل ، وإن كل ذلك يخص النحو التوليفي في اللغات البشرية التي اختارت لفصها التركيبي وسيط العلامة المحمولة"[43].

وانطلاقا من العاملية العلائقية أهمل الأوراغي العاملية اللفظية ورأى أنها تفتقر إلى البناء المنطقي ، ومن ثم إلغاء مبدأ الأصل والفرع ، الذي يعد مصدر أحكام الكثير من المسائل النحوية منها قضية التقديم والتأخير ، واعتبر أن "الابتداء والمبتدأ والضمير المستتر لا يعلمها المتكلم من جهة اللغة لأنها عدمية ، إنما تأتيه من معرفة آلة الوصف التي يضعها اللساني لأنها مفاهيم إجرائية"[44].

أما العلامة الإعرابية فقد اعتبرها بديلا عن الرتبة القارة ، فلم تكن تخرج عنده من علامتي الرفع والنصب أحدهما للإسناد "والثاني لعلاقة الإفضال ، أما الجر والسكون فهما نواسخ "والناسخ إما أن يحول فتحة المنصوب بعلامة الإفضال إلى كسرة وهو صنيع حروف الجر ، وإما أن يحول ضمة المرفوع بعلامة الإسناد إلى علامة أخرى وهذا الأخير إما فعل مضارع ينسخ ضمته جازم أو فاتح ، وإما منسوخ الضمة بناسخ مركبي أو فعلي أو حرفي"[45]. ويقع المكون الإعرابي في النحو التوليفي بعد التأليف وقيل الترتيب والغرض منه "هو منع المكون الترتيبي من الاتصال بالمكون التأليفي فلا يشغل العلاقات التركيبية من أجل توطين مكونات الجملة"[46]. فاللغات التي أخذت بوسيط الرتبة لم تفصل بين التأليف والترتيب ، والتي أخذت بوسيط العلامة المحمولة جعلت الترتيب تابع للإعراب ، زمن هذه اللغات العربية.

والوظائف النحوية ليست مسندة إلى العلامة الإعرابية وحدها وإنما إلى علاقات تركيبية وإذا تمسكت بعض المركبات بالمكون الترتيبي مع أن "المكون الإعرابي يتشكل محتواه من عاملية حرة غير مرتبة وجب على المكون الترتيبي أن يبحث عن عوامل التوطين خارج القالب التركيبي ولم يبق شيء يمكن ذكره عدا التداول والدلالة"[47]، مما يعني أن حرية الرتبة لا يمكن إناطتها بالمكون الإعرابي بل ينبغي اعتبار الدلالة والتداول أيضا ، و "إذا امتنع حرية بعض المركبات داخل الترتيب فإن ذلك لاستحالة التداول"[48]، فما أوجب فيه النحاة الترتيب*قد يكون صوابا لما في العدول عنه إلى التقديم والتأخير فساد في الدلالة واستحالة في التداول ، كتقديم الصلة على الموصول والنعت على المنعوت والمضاف على المضاف إليه والتوكيد على

المؤكد والبدل على المبدل منه*، أما وجوب تقديم الفعل على فاعله والظاهر على المضمر فهو من قبيل الصناعة النحوية التي فرضها العامل النحوي، ولا دخل للدلالة والتداول فيها.

ونخلص في الأخير إلى أن نظام الرتبة في اللغة العربية هو نظام لا يمكن مشاكلته بأنحاء لغات أخرى التي اتخذت من الرتبة أساسا لها في تمييز الوظائف النحوية، وإن محاولة إلحاق الرتبة في اللغة العربية بنموذج النحو التركيبي الكلي المقتنص من اللسانية النظرية التوليدية ووصفها وتفسيرها بذات النموذج أمر بالغ التجني على اللسان العربي نظرا لاختلاف الظروف والأهداف والبيئات التي نشأ فيها كلا من النحوين، فالنحو التركيبي مستقى من اللغات الشجرية كالإنجليزية على وجه الخصوص والفرنسية، والنحو العربي منبته عربي خالص أصيل وهذا ما ينفي التشابه بين النحوين.

والرتبة في اللغة العربية يحكمها العامل الذي يمثل الإطار الفلسفي أو الابستمولوجي لغالبية أبواب النحو، وإلغاء الرتبة مؤداه إلغاء العامل فلا قيمة إذن لجهود أئمتنا الأعلام ولما أنتجته قرائحهم وهذا مالا يستسيغه عاقل. أما الإعراب فلم ينفصل عن الرتبة، ولم تكن الرتبة لوحدها لتفصح عن الوظائف في النحو إلا عند غياب علامات الإعراب مثل قرينة أمن اللبس، ولقد نبه النحاة إلى أن الإعراب جاء ليبين المعاني وليفرق بين ما يلبس منها.

فإذا كان تحديد الوظائف في نظرية اللسانيات الكلية (تشوسكي) ونموذجها التركيبي يتم عن طريق توطين عناصر بعينها في مكونات الجملة؛ فإن نظرية النحو العربي أوكلت مهمة الوظائف إلى الإعراب والرتبة معا.

إن دعوى الأوراغي في إلغاء الرتبة في العربية جاء متزامنا لتأسيس لسانياته النسبية التي قامت على تجاوز مفاهيم اللسانيات الكلية ودعوتها على تنميط اللغات،ويعنى التنميط أن "كل لغة أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة كالفرنسية والانجليزية وجبت لها رتبة أصلية؛ فيؤصل تركيبها الشجري احتمالا ويسمح بآخر ويمنع الباقي، وكل لغة أخذت بوسيط العلامة المحمولة كالعربية واليابانية وجبت لها رتبة حرة فيسمح تركيبها التوليفي بكل التراكيب الممكنة، ولا يمنع ترتيبا"[49]، فنفي الرتبة العربية ما كان إلا لنفي توهم تشابه اللغة العربية بلغات ليست من نمطها.

وعلى هذا فالرتبة في اللغة العربية قرينة الإعراب وليست سابقة عليها ولا العكس ، وهذا ما جعل الأوراغي رغم نفيه للرتبة في اللغة العربية يقر ترتيبا قارا لبعض المركبات رغم وضوح العلامة الإعرابية على رويها لكون عامليته لا تستجيب لذلك.

خاتمة:

أختم هذه الورقة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي أجملتها فيما يأتي:

- إن النحو العربي علم أنتجته صناعة مستندة إلى قواعد ومناهج العلم المضبوط ، ولقد فرق النحاة بين ما يعتمد على العلم وما يعتمد على المعرفة ؛فكانت المعرفة (المادة اللغوية) الأساس التي ينطلق منها لتأسيس أصول وقواعد العلم ، منهجا وتنظيرا وإليها يعود وصفا وتفسيرا.
- اعتمد النحاة في تفسير ظاهرة اللغة على أصول نظرية أصيلة عمل النحاة على بنائها منذ أن وضع أبو الأسود أول لبناتها إلى أن تمت واكتملت على يد الخليل وسيبويه من بعده.
- نظام اللغة العربية نظام وليد نظريته ، ولا يمكن حينئذ اعتبار اللغة العربية لغة ذات رتبة قارة استنادا إلى نظرية اللسانيات التوليدية ، ولا اعتبارها لغة ذات علامة إعرابية أي رتبة حرة مثل ما تشير إليه اللسانيات النسبية ، ولكن اللغة العربية تأخذ بكلا الوسيطين كما أشرنا من قبل.
- يعتبر اسناد الوظائف إلى الرتبة أو إلى العلامة الإعرابية أمر تأباه طبيعة اللغة التي توجب أحيانا فساد المعنى مع قرار الرتبة و وضوح العلامة الإعرابية.

التوصيات:

يمكن أن يكون هذا البحث بداية لمزيد من البحوث التي تروم مناقشة وتحليل ما تعرضه اللسانيات النسبية من أوصاف جديدة للنحو العربي والوقوف على كفاية وصفها وتفسيرها لكثير من قضايا النحو العربي خصوصا مسألة المعرب والمبني والنواسخ ومفهوم البنية والوظيفة وغيرها ، بغية اختبارها ومعرفة صدق توقعاتها.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل الأصول في النحو ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط3 ، 1417هـ - 1996م ، الجزء الأول.

2- ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تح شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1366هـ - 1947.

3- ابن هشام جمال الدين ، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1384هـ -1934 ، الجزء2.

4- ابن يعيش علي ، شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرة ، مصر ، د/ت ، د/ط ، الجزء الأول.

5- العكبري أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تح غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر دمشق سورية ، ط1 ، 1416هـ - 1995 ، الجزء الأول.

- مسائل خلافية في النحو ، تح عبد الفتاح السيد سليم ، مكتبة الأداب ، القاهرة ، ط3 ، 1428هـ - 2007.

6- ابن جني أبو الفتح ، الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، العشم الأدبي ، د/ت ، د/ط ، المجلد1.

7- أبو المكارم علي ، أصول التفكر النحوي ، دار غريب القاهرة ، د/ط ، 2007.

8- الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن ، تح: محمد بن ابراهيم الحفظي ، دار الثقافة والنشر بالجامعة الرياض ط1 1414هـ - 1993.

9- الأوراغي محمد ، الوسائط اللغوية ، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 1421-2001.

- اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 1431-2010.

- الوسائط اللغوية ، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 1421-2001.

10- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، د/ت ، د/ط.

11- الزجاجي أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تح مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1399هـ - 1979م.

12- السيوطيعبد الرحمان جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د/ط ، 1986 ، الجزء الأول.

13- الفهري عبد القادر الفاسي ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال ، الدار البيضاء المغرب ، ط2 ، 1988.

14- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة د/ط ، 1415هـ - 1994م ، الجزء4.

15- تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، القاهرة ، د/ط ، 1420هـ - 2000م.

16- سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر ، الكتاب ، تح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ - 1988.

المقالات:

1- ابراهيم أحمد سلام الشيخ عيد ، جماليات الرتبة في اللغة العربية مجلة أماراباك مجلة علمية محكمة تصدر في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا المجلد8 ، العدد25 (2017).

الهوامش:

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال ، الدار البيضاء المغرب ، ط2 ، 1988 ، ص109.

[2]- ابراهيم أحمد سلام الشيخ عيد ، جماليات الرتبة في اللغة العربية مجلة أماراباك مجلة علمية محكمة تصدر في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا المجلد8 ، العدد25 (2017) ص81-97--- 84-85.

[3]- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تح: محمد بن ابراهيم الحفظي ، دار الثقافة والنشر بالجامعة الرياض ط1 1414هـ - 1993 ، الجزء1.

[4]- نفسه ص257.

[5]- جمال الدين بن هشام ، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1384هـ -1934 ، الجزء2 ، ص421.

[6]- ينظر أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة د/ط ، 1415هـ - 1994م ، الجزء4 ، ص128.

[7]- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، الأصول في النحو ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط3 ، 1417هـ - 1996م ، الجزء الأول ، ص58.

[8]- أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تح: غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر دمشق سورية ، ط1 ، 1416هـ - 1995 ، الجزء الأول ، ص124.

[9]- تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، القاهرة ، د/ط ، 1420هـ - 2000م ، ص124.

[10]- أبو الفتح ابن جني ، الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، العشم الأدبي ، د/ت ، د/ط ، المجلد1 ، ص35.

[11]- ابن هشام ، المغني اللبيب ، ص582.

[12]- أبو بكر بن السراج ، الجزء2 ، ص238.

[13]- المرجع نفسه ، ص12

[14]- ابن جني ، الخصائص ، الجزء1 ، ص294.

[15]-المرجع نفسه ، ص298.

[16]- المرجع نفسه ، ص300

*محمد الأوراغي ، ولد سنة 1948 بالمغرب مؤسس اللسانيات النسبية ، واضع نموذج النحو التوليفي.

[17]- 17- ابن السراج ، الأصول ، ص222-223.

[18]- محمد الأوراغي ، الوسائط اللغوية ، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 1421- 2001 ، ص675.

[19]- المرجع نفسه ، ص674-675.

[20]- على أبو المكارم ، أصول التفكر النحوي ، دار غريب القاهرة ، د/ط ، 2007 ، ص251.

[21]- نفسه ، ص289.

[22]- نفسه ، ص290.

[23]- عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، د/ت ، د/ط ، ص106.

[24]- أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر سيبويه ، الكتاب ، تح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ - 1988 ، الجزء الأول ، ص23-24.

[25]- أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تح مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1399هـ - 1979م ، ص83.

[26]- أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تح غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر دمشق سورية ، ط1 ، 1416هـ - 1995 ، الجزء الأول ، ص124.

[27]- علي بن يعيش ، شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرة ، مصر ، د/ت ، د/ط ، الجزء الأول ، ص73.

[28]- نفسه ، ص74.

[29]- عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء المغرب ، ط2 ، 1988 ، ص107.

[30]- ابن جني ، الخصائص ، الجزء الأول ، ص210.

[31]- ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تح شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1366هـ - 1947 ، ص103.

[32]- ابراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، د/ت ، د/ط ، ص44.

[33]- ابن جني ، الخصائص ، الجزء الأول ، ص35-36.

[34]- أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، تح عبد الفتاح السيد سليم ، مكتبة الأداب ، القاهرة ، ط3 ، 1428هـ - 2007 ، ص71.

*- مسائل خلافية في النحو.

[35]- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د/ط ، 1986 ، الجزء الأول ، ص328.

*- اللباب في علل البناء والإعراب.

36- أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، ص79-80.

*- وقع الخلاف بين الدارسين في نسبته إلى مذهب معين فمن ادعى أنه كوفي وهناك من رأى أنه بغدادي وهناك من رأى أنه بصري ، ينظر المدارس النحوية شوقي ضيف.

[37]- أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ص54.

[38]- أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، ص81.

[39]- أبو القاسم الزجاجي ، (337)، الإيضاح في علل النحو ، تح مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1399هـ - 1979م ، ص69.

*- لم يذكر الا وجهين.

[40]- أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، ص71.

*- محمد الأوراغي من مواليد 1948 بزرهون ينحدر من أصول أمازيغية ، أسس نظرية اللسانيات النسبية للمقاربة بين اللغات البشرية ، ووضع نموذج النحو التوليفي لوصف اللغة العربية من اللغات البشرية.

[41]- نفسه ، ص71-72.

[42]- محمد الأوراغي ، الوسائط اللغوية ، أفول اللسانيات الكلية ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 1421-2001 ، ص191-192.

[43]- محمد الأوراغي ، اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 1431-2010 ، ص109.

[44]- نفسه ، ص106.

[45]- نفسه ، ص132.

[46]- محمد الأوراغي ، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية ، ص674.

[47]- نفسه ، ص674-675.

*- ينظر ابن السراج ، الأصول ص222- 223.

[48]- نفسه ، ص675.

[49]- محمد الأوراغي ، اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، ص83.